# مؤثرات من ثلاثة نظم دولية على الانتخابات السودانية

حامد عثمان أحمد

**Abstract**: The basic thesis of this article is that any mechanism of leadership selection in the Sudan should stem from the deep-rooted Sudanese traditional system in this regard. In other words, elections and their regulating systems should start and end as an internal issue. But unfortunately, elections in the Sudan have been all the time under heavy impact of the outside world. The Sudanese elections have been affected by three types of elections: The liberal democratic elections, the central democratic elections, and the transitional elections type, which has emerged after the collapse of the Soviet Bloc. Thus, the outside impact on the Sudanese elections has affected the elections' preparations, the polling and the outcome. The article argues that elections in the Sudan do not suit the local context or serve peaceful power transfer. Any elections reform in the country needs to decrease the outside impacts and increase local ways of leadership selection.

**كلمات مفتاحية:** الانتخابات السودانية – المؤثرات الخارجية – النظم الانتخابية – الإصلاح الانتخابي.

## المقدمة النظرية والمنهجية

تم إجراء العديد من الدراسات ونشرت العديد من الكتب والمقالات حول الانتخابات التي جرت في السودان، بداية بانتخابات الجمعية التشريعية والتي نظمت في العام ١٩٤٨م ونهاية بآخر انتخابات والتي نظمت في العام ٢٠١٠م. وهنالك عامل مشترك بين تلك الأعمال، والتي نفذها أكاديميون وسياسيون، ألا وهو التركيز على العوامل الداخلية الوطنية للانتخابات السودانية وعدم إعطاء الجوانب الخارجية الدولية الأهمية التي تستحقها.

ويبدأ هذا المقال بتثبيت مسلَّمة مهمة، وهي أنه وعلى مدار التاريخ ظلت العوامل الخارجية الدولية تلعب دوراً مهماً للغاية في تشكيل الأفكار والممارسات السياسية في داخل كل قطر من أقطار العالم، بحيث يمكننا القول إن الكثير من الأفكار والممارسات السياسية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالانتخابات، تمت في حقيقة الأمر بسبب عوامل خارجية دولية أكثر مما تمت بسبب عوامل داخلية وطنية.

إذن نحن نبدأ بالتسليم على أن هنالك مؤثرات خارجية دولية قد وقعت على الانتخابات السودانية وتركت فيها أثراً، وبالتالي لا نهدف لإثبات حدوث تلك المؤثرات من عدمه، بل نهدف إلى إبراز أنواع المؤثرات والقوى التي ترسلها وتلك التي تستقبلها. وعلى وجه العموم، فإن المؤثرات على مستوى العلاقات الدولية يحدثها ثلاثة لاعبون، هم من الأسفل إلى الأعلى اللاعبون غير الرسميين مثل الأحزاب السياسية، واللاعبون الرسميون مثل الدول، وفاعل النظام الدولي نفسه والمتمثل في الصيغ التي تقع فوق الدول والأحزاب السياسية مجتمعة، وتتحكم في مصير الكون في فترة معينة من التاريخ. وقد يكون النظام الدولي آحادي القطب أو ثنائي القطب أو متعدد الأقطاب، وقد يكون اشتراكياً أو رأسمالياً أو غير ذلك من الأنظمة. ويعنينا في مقالنا هذا العلاقة بين النظام الدولي من جانب واللاعبين الرسميين وغير الرسميين، أو بمعنى أكثر تحديداً الدول والأحزاب السياسية.

وانطلاقاً من هذه المسلَّمة وهذا التصنيف يسعى مقالنا إلى تحقيق هدف رئيس، وهو إبراز المؤثرات الدولية التي تقع على الانتخابات السودانية في فترات تاريخية مختلفة. كما يسعى مقالنا إلى تحقيق هدفين ثانويين، هما إعطاء تفسير لوقوع مؤثرات دولية على انتخابات دولة ذات سيادة مثل السودان، وإجراء تقييم لما هو مفيد أو ضار من المؤثرات الدولية على الانتخابات السودانية. وينصب تركيزنا على الشأن السياسي من منظور العلاقات الدولية، وبالتحديد عرض أنواع وأحجام المؤثرات

الدولية التي تقع على الانتخابات السودانية فتشكلها وتوجهها في الجوانب الفكرية والتنظيمية والمالية والإعلامية والمعلوماتية وغير ذلك من الجوانب.

وعليه ستتم محاولة للإجابة على ثلاثة أسئلة متداخلة، وهي ما هو نوع وكم المؤثرات الدولية في الانتخابات السودانية؟ وما هو التفسير المعقول لوقوع تلك المؤثرات؟ وما هو المفيد والضار من تلك المؤثرات؟ وللإجابة على أسئلة المقال الثلاثة سنستخدم مدخل رئيس، هو مدخل الفعل ورد الفعل، حيث نعرض الأفكار والممارسات السياسية المرسلة من لاعب دولي إلى لاعب وطني، ومن ثم التعرف على رد فعل اللاعب الوطني قبولاً أو رفضاً. كما نستخدم مدخلين مساعدين، هما مدخل التفسير بغرض تزويد القراء بالأسباب والعوامل التي تقف خلف عمليات التأثير والتأثر الجارية بين الخارج والداخل، ومدخل التقييم والذي يساعدنا على التفريق بين ما هو ضار وما هو نافع للوضع السوداني عامة والانتخابات السودانية على وجه الخصوص.

وأطروحة المقال تتمثل في أن الانتخابات السودانية قد تأثرت إلى حد بعيد بالمؤثرات الدولية، وأن النظام الدولي برمته قد لعب أدواراً مهمة في الصورة التي تمت بها تلك الانتخابات. وإذا أردنا فهماً صحيحاً لمجريات الانتخابات في السودان وتفسيرها ومن ثم إصلاح حالها، علينا الرجوع إلى المؤثرات الدولية في المقام الأول، لأن الانتخابات السودانية ليست نابعة من تطور وطني محلي، بل هي انعكاس لنوع النظام الدولي السائد في فترة تاريخية معينة. قد تأثرت الانتخابات في السودان على وجه التحديد بثلاثة نظم انتخابية وفدت من خارج البلاد، وتلك النظم هي نظام الانتخابات الديمقراطي الليبرالي، ونظام الانتخابات المركزي الموجه، ونظام الانتخابات الدولي الانتقالي.

ولذلك فإن المقال يتكون من ثلاثة عناوين جانبية رئيسة، إضافة إلى المقدمة النظرية والمنهجية والخلاصة. الأول يتعرض لمؤثرات نظام الانتخابات الديمقراطي الليبرالي على الانتخابات السودانية التي جرت في الفترات الديمقراطية، والثاني يتعرض لمؤثرات نظام الانتخابات المركزي الموجَّه على الانتخابات السودانية التي جرت في الفترات العسكرية، والثالث يتعرض لمؤثرات نظام أسميناه "نظام الانتخابات الدولي الانتقالي" على الانتخابات السودانية، تحديداً انتخابات العام ٢٠١٠.

## مؤثرات نظام الانتخابات الديمقراطي الليبرالي على الانتخابات السودانية

درج السودانيون منذ عصور سحيقة على اختيار قياداتهم السياسية والمجتمعية عن طريق أساليب يعرفونها هم، لأنهم ابتكروها ونقلوها من جيل إلى جيل. وقد تمثلت تلك الأساليب في التوريث من الأم إلى الابن ومن الأب إلى الابن، وفي الاختيار عن طريق المشاورات بين مجموعات بعينها، وفي التنصيب عن طريق استخدام القوة والعنف والاستبداد. وفي الغالب الأعم يتم اختيار القيادات في نطاقات محلية مثل القبيلة والطريقة الصوفية أو المملكة. وقد نجح عدد من الكتاب في دراسة اختيار الناس في السودان لقياداتهم تصنيفاً وتفسيراً وتوثيقاً.[١]

وللتأكيد فإن بعض الممارسات القديمة في اختيار القيادات السودانية كانت سلمية وحضارية، والبعض الآخر كان عنيفاً ومتوحشاً لأبعد الحدود. لكن تلك الممارسات كانت تلبي حاجات المجتمع المعين، إذ يموت شيخ قبيلة فيحكم شيخ قبيلة، وتنزع السلطة من ملك مملكة لتسلم لملك جديد.

(١) Abdel Ghaffar M. Ahmed (1974): *Shaykhs and Followers: Political Struggle in the Rufaa El Hoi Nazirate*. Khartoum: Khartoum University Press.

إن نظام السودانيين القديم لاختيار من يحكمهم كان نتاج مؤثرات محلية ودولية، ولكن المؤثرات الدولية لم تكن بالقوة التي سيتعرض لها المجتمع إثر دخول الحكم التركي والحكم البريطاني، حيث للأجانب القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية، مما مكَّنهم من إجراء تعديلات جذرية في النظام السائد في البلاد وإدخال نظام جديد لخدمة مصالحهم وأهدافهم. فالنظام القديم تمت المحافظة على بعض عناصره مثل اختيار القيادات الأهلية على مستوى القاعدة، ولكن تغير هذا النظام في جانبين مهمين. أولاً يتم اختيار الحاكم العام وحكام الأقاليم والمآمير في عاصمتي الإمبراطورية التركية والإمبراطورية البريطانية لإدارة شأن البلاد من الخرطوم. وهذا نتج عن قيام الأتراك بتأسيس حكم مركزي وجاء البريطانيون ليحافظوا عليه ويعززوه. ثانياً قام البريطانيون بإدخال تجربة اختيار الحكام الوطنيين عن طريق النظام الديمقراطي الليبرالي الذي جلبوه معهم وطبقوه بأنفسهم، وذلك في انتخابات الجمعية التشريعية للعام ١٩٤٨ والانتخابات البرلمانية للعام ١٩٥٣.

ويظهر أن الحكام البريطانيين أجروا على الشعب السوداني تجارب استندت على التعلم من الأخطاء، دون دراسة متأنية وموضوعية تأخذ في الحسبان الأوضاع الداخلية والمحلية. فنظام الانتخابات السودانية الذي وضعوه كان أساسه أجنبياً، ويمت إلى بيئة مختلفة وظروف تاريخية مختلفة تماماً عن البيئة والظروف التي حكمت تطور مجتمع السياسة في السودان. فترجع جذور الديمقراطية الليبرالية إلى القرن الثامن عشر الميلادي، حينما تصدى المثقفون المستنيرون لمناهضة حكم العائلات المالكة والطبقات الارستقراطية في أوروبا والتي حكمت طويلاً استناداً على التفويض الإلهي ونبل العرق والدم. حينها طرح المثقفون المستنيرون أفكاراً تقول إن الأصل في الأشياء هو المنطق والعقل، وإن الناس ولدوا متساوين، ولابد من استناد الحكم على العدل والمساواة والحرية وحقوق الإنسان. ومن ثم جرى نضال مرير

كالثورة الفرنسية والثورة الأمريكية ونتج نظام انتخابي يستند على حق الانتخاب للرجال والنساء والاقتراع السري وبقية الحقوق والممارسات الانتخابية الأخرى. وعلى العكس من ذلك المسار، نجد أن السودان عشائري وقبلي في نمطه السياسي والمجتمعي، وهو في مجمله يقع خارج تأثير الرأسمالية ونظام الحكم الديمقراطي الليبرالي.

ونشير هنا إلى الأسس الرئيسة لنظام الانتخابات الليبرالي، وهي المساواة في الفرص للمرشحين، وحرية التعبير، وسرية الاقتراع للناخب، والتداول السلمي للسلطة، وقبول رأي الناخب، ونزاهة العملية والرقابة القضائية على الإجراءات. ومن المؤكد أن البريطانيين لم يراعوا بعد الشقة بين تلك الأسس وبين النظام القديم الذي تختار عن طريقه المجتمعات في أصقاع السودان المختلفة حكامها من الشيوخ والسلاطين والملوك والمكوك والعقداء. فعلى سبيل المثال قرأنا وصفاً لطريقة اختيار القادة في ديار الرزيقات فوجدناها تقوم على تنظيم هرمي يبدأ من اختيار عقيد البطن القبلي بواسطة أفراد ذلك البطن، ويصعَّد عند اختيار ممثلي البطون القبلية للعقيد الذي يمثل الفرع القبلي، ومن ثم يصعَّد عند اختيار ممثلي الأفرع القبلية للعقيد الكبير المسمى بعقيد الشوشة. ويتم الاختيار في مراسم تجمع فيها التبرعات وتذبح الذبائح ويؤدى القسم وترفع الفاتحة وتنتهي بالإجماع على شخص قبلي يتمتع بكل الصفات المطلوبة مثل الكرم والشجاعة والسبق في ركوب الخيل، وله القدرة على خدمة القبيلة في السلم والحرب، وله القدرة على استدامة روح الاتحاد والجماعة.[٢]

(٢) عبد الغفار محمد أحمد وشريف عبد الله حرير(١٩٨١)، المجتمع الريفي السوداني، عنصر حركته واتجاهاتها، الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الإنمائية الخرطوم، ص ص ١٢٠-١٢٣.

إذن يمكننا القول إن مؤثر نظام الانتخابات الديمقراطي الليبرالي على الانتخابات التي أجريت في زمن الحكم البريطاني كان مؤثراً عظيماً، خاصة في نوعيته، حيث تم وفقه وضع الأساس لبنيان الانتخابات السودانية. ولو واصلنا في استخدام لغة البناء والتشييد هذه نقول إن الحكام الوطنيين أقاموا أعمدة بنيان الانتخابات على نفس الأساس الذي وضعه البريطانيون، ولم يحاولوا القيام بتعديله إلا في الجوانب المتعلقة بالتشطيب والتلوين والشكل الخارجي للبناء. خرج البريطانيون في العام ١٩٥٦، وبعد خروجهم أجريت ثلاثة انتخابات في السودان على أساس النظام الذي أدخلوه، وهي الانتخابات البرلمانية الثانية لعام ١٩٥٨، والانتخابات البرلمانية الثالثة لعام ١٩٦٥، والانتخابات البرلمانية الرابعة لعام ١٩٨٦. وسيتضح أن مؤثر نظام الانتخابات الديمقراطي الليبرالي كان قوياً على الانتخابات الثلاثة وذلك من حيث الكم والكيف وتظهر قوة المؤثر في جانب المبادئ والأسس وفي جانب الممارسات والتطبيق كما نوضح في الأربع فقرات التالية.

وضع البريطانيون إبان حكمهم للسودان قوانين ولوائح تنظم الانتخابات، وبعد الاستقلال سار الحكام الوطنيون على دربهم وقلدوهم إلى أبعد الحدود. فقد أمنوا على تلك القوانين واللوائح والمبادئ دون تعديلات ذات شأن، حيث لا نجد سوى تعديلات طفيفة هنا وهناك. ففي العام ١٩٥٢ وضع البريطانيون قانوناً يحارب الأساليب الفاسدة، عدَّد بابه الرابع أكثر من عشرة أساليب فاسدة وغير قانونية يعاقب مرتكبها قبل الانتخابات وأثناءها، شملت توظيف المال للتأثير على الناخبين، والتزوير في أوراق الاقتراع أو نتيجته، وإتلاف صناديق الاقتراع، والتحريض على التزوير أو على إتلاف صناديق الاقتراع. كما حدد القانون مبلغ خمسمائة جنيه سوداني كحد أقصى لمصاريف الانتخابات، والزم المرشح بعدم تجاوزها في الصرف. ولو نظرنا في قانون انتخابات الجمعية التأسيسية لسنة ١٩٦٥ وقواعد انتخابات الجمعية

التأسيسية لسنة ١٩٦٥ لتأكد لنا التشابه الشديد بين قوانين وقواعد الانتخابات التي وضعها الحكام الوطنيون وبين قوانين وقواعد الانتخابات التي وضعها الحكام البريطانيون للسودان، خصوصاً تلك المعمول بها في بلادهم عموما.[٣]

وتركز تلك القوانين والقواعد مبادئ عامة مثل حق القضاء المستقل في مراقبة الانتخابات، وخضوع الانتخابات لرقابة وأوامر وتوجيهات لجنة انتخابات مستقلة، وحق الترشيح والانتخاب والاقتراع السري، وعلى توفير المعلومات المتعلقة بقوائم المرشحين. كما تتعرض إلى إجراءات إدارية متنوعة تتعلق بكيفية الاقتراع وعد الأصوات وإعلان النتائج النهائية. ويستمر النقل من قوانين البريطانيين واللصق في القوانين اللاحقة، إذ يذكر أحمد إبراهيم أبوشوك والفاتح عبد الله عبد السلام أن القانون المرجعي لانتخابات العام ١٩٦٨ "صدر متوافقاً مع القوانين السابقة له من حيث الصياغة القانونية والإجرائية".[٤] ولو دققنا في مجمل القوانين واللوائح نجد أن التعديلات التي تمرّر تتعلق بمسائل إجرائية مثل تعديل سن الناخب، وتعريف الخريج، وإعادة توزيع الدوائر، وتلك التي تتعلق بمبادئ مهمة مثل الحقوق الانتخابية للمرأة، ودوائر الخريجين والقوى الحديثة.[٥]

(٣) جمهورية السودان، لجنة انتخابات الجمعية التأسيسية، قوانين الانتخابات السودانية، المطبعة الحكومية، الخرطوم، ١٩٦٥، صفحات ٥-٥١.

(٤) أحمد إبراهيم أبو شوك والفاتح عبد الله عبد السلام (٢٠٠٨)، الانتخابات البرلمانية في السودان ١٩٥٣-١٩٨٦. أمدرمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، ص ١٦٤ .

(٥) للمزيد عن جدل السياسيين حول الجوانب المتعلقة بقوانين الانتخابات ولوائحها يمكن الرجوع إلى أبوشوك والفاتح عبد الله عبد السلام، نفس المرجع، صفحات ١١٦-١٢١، وصفحات ١٦٣-١٦٥، وصفحات ١٩٨-٢٠٥.

وفي جانب الممارسات والتطبيق نجد أن لنظام الانتخابات الديمقراطي الليبرالي أثراً قوياً على الانتخابات السودانية، بما في ذلك سير عملية الاقتراع والرقابة وإعلان النتائج. فقد تمت الانتخابات السودانية في الفترات الديمقراطية تحت إشراف لجان انتخابات مستقلة بالمعنى الصحيح للكلمة من حيث طريقة الاختيار وأسسها ونزاهة وحياد الشخصيات المنوط بها وضع الإجراءات وتنفيذها. وكان للخدمة المدنية والقضاء المستقل وقوات حفظ الأمن السلطة الكافية للتأكد من تنفيذ العملية الانتخابية بالصورة التي تناسب أسس الانتخابات الليبرالية المعروفة. وكان يسمح لوكلاء المرشحين الإشراف على كل مراحل العملية الانتخابية، كما كان يسمح للمراقبين المحليين والأجانب بلعب دورهم في الرقابة، وكانت تقاريرهم تفيد بنزاهة تلك الانتخابات وعدالتها. وبكلمات أخرى، لم تشهد تلك الانتخابات تدخلاً سافراً من قبل الأحزاب المتنافسة أو مجالس السيادة، كما لم تشهد عمليات تزوير للدرجة التي تخل بالنتيجة النهائية وتجعلها غير مقبولة للقوى السياسية الوطنية والدول والمنظمات الأجنبية. وكانت تتم عمليات فرز الأصوات وإعلان النتائج بصورة صحيحة، وكانت تقبل النتائج من قبل الأحزاب والأفراد المشاركين في الانتخابات. كما لم تشهد تلك الانتخابات أعمال عنف على مستوى مخل أثناء العملية الانتخابية وعقب الانتهاء منها.

وكانت الانتخابات تتم عن طريق الاقتراع السري وعلى أقصى درجة من درجات الحرية، ويسمح لمن لهم الحق أن يشاركوا في الانتخابات من الأحزاب السياسية والأفراد، وتتم العملية الانتخابية في جو من حرية التعبير والتجمع والاختيار. ولم تشهد الانتخابات الديمقراطية الليبرالية تزويراً أو ممارسات تشكك في نزاهتها وشفافيتها، وكانت نسبة المشاركة عالية من حيث عدد الأحزاب المشاركة وعدد

الناخبين وكانت تتم أثناء الانتخابات ليالٍ سياسية، ويدور نقاش متميز في وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية.[٦]

ويمكننا أن نعدد ثلاثة أسباب رئيسة تساعدنا في تفسير قيام نظام الانتخابات الديمقراطي الليبرالي في السودان، بل ورجوعه المرة تلو الأخرى بعد سيطرة الحكام العسكر وتطبيقهم لنظام الانتخابات المركزي الموجَّه على الوضع السياسي في السودان.

- أولاً، تم إدخال نظام الانتخابات الديمقراطي الليبرالي في العهد الاستعماري، والاستعمار كما هو معروف عنه له قدرة فائقة على تدمير الأوضاع التي يجدها، وله بنفس المستوى قدرة على بناء أوضاع جديدة، وكلما كان الوضع السابق للاستعمار ضعيفاً يقوى مؤثر الاستعمار. ولقد كانت للإمبراطورية البريطانية من السطوة السياسية والقوة الاقتصادية والعسكرية ما مكنها من فرض تغييرات جذرية على الأوضاع السودانية، ومن ضمن ذلك تطبيق نظام انتخابي معيَّن لم يكن للسودانيين قدرة على رفضه أو مقاومته.
- ثانياً، يبدو أن الديمقراطية فكرة بشرية نيرة، وربما أحبتها الصفوة السياسية التي استلمت زمام الأمور في العهود الوطنية بفضل الثقافة السياسية التي تلقتها تلك الصفوة عن طريق التعليم ومعايشة الحكام البريطانيين ويبدو أن الديمقراطية ملائمة مع الشخصية السودانية. فالمجتمع السوداني لم يخضع لنمط إنتاج شديد

(٦) لرصد مختصر لتاريخ الانتخابات السودانية التي سبقت انتخابات ٢٠١٠ يمكن الرجوع إلى: أحمد محمد محمد الصادق الكاروري (٢٠١٠)، الانتخابات السودانية ٢٠١٠، حقائق ودلالات، الخرطوم: دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة، ص ص ٣-٤٦.

القسوة والقمع كالإقطاع، فظهر السودانيون محبين للحرية وكارهين للكبت وينشدون أفكار وممارسات التعددية والاختيار الحر.

- ثالثاً، نشأت أحزاب سياسية في كنف الحكم البريطاني وارتبطت به، وقدم البريطانيون مساعدات فكرية وسياسية لتلك الأحزاب. كما عرضت الديمقراطية الليبرالية نفسها كأنموذج ناجح على مستوى العلاقات الدولية طوال فترة الحرب الباردة، خاصة بعد استسلام منافسها الرئيس في المعسكر الاشتراكي.

وفي نهاية حديثنا حول النظام الديمقراطي الليبرالي نشير في موجز محيط إلى فوائده ومضاره على الانتخابات السودانية، خاصة تلك التي تهتدي بمبادئ الحرية والعدالة والشفافية والنزاهة. يظهر أن البريطانيين لم يكونوا على دراية كافية بأوضاع المجتمع السوداني، وكانوا مهتمين بمصالحهم الآنية أكثر من التأسيس لنظام انتخابي في السودان يكون مناسباً وفعالاً ومستداماً. من هذه الناحية نقول إن البريطانيين فعلوا فعلاً ضاراً بالبلاد بفرضهم نظام غير مناسب، وبمنعهم لإمكانية تطور طبيعي لنظام كان من الممكن أن يقع لو لم يأتوا أصلاً. ومن ناحية أخرى نقول إن البريطانيين فعلوا خيراً عندما أدخلوا نظاماً فيه الكثير من المبادئ والممارسات الحسنة، وبالتالي مهدوا الطريق للحكام الوطنيين للسير في درب الديمقراطية وما فيها من قيم الحرية والعدالة والمساواة. وفعل الحكام الوطنيون خيراً حينما ساروا على النظام الديمقراطي وضحوا من أجله في معتقلات العسكر وسجونهم، وقادوا الشعب السوداني في ثورات وانتفاضات ضد الاستبداد والقهر والدكتاتورية. غير أنهم ألحقوا ضرراً بليغاً بالتجربة الديمقراطية حينما تجاهلوا لبها ومحتواها وركزوا على قشورها وشكلها. ومما لا شك فيه أن السلبيات كانت أكثر من الإيجابيات، لذلك تعرضت الديمقراطية للإجهاض المرة تلو الأخرى، وتم استبدالها بنظام منافس نبرز أثره على الانتخابات السودانية في الصفحات التالية.

## مؤثرات نظام الانتخابات المركزي الموجَّه على الانتخابات السودانية

تزخر سجلات التاريخ العالمي والسوداني بالتجارب التي تتم فيها عمليات اختيار للحكام يكون ظاهرها الرضاء والقبول، لكن باطنها يقوم على القسر والقهر والاستبداد. وفي التاريخ الحديث أجريت عمليات انتخابية للحكام، كما في حالات النظام الفاشي في إيطاليا والنظام النازي في ألمانيا، لكنها أتت بأنواع من الحكم مارست قمعاً راح ضحيته الملايين من المواطنين، وقامت حروب دموية، وارتُكبت مجازر يندى لها الجبين. وفي هذا الإطار تعتبر تجربة الاتحاد السوفيتي هي الأنموذج المثالي لمثل هذا النوع من الانتخابات. فقد بدأت التجربة في العام ١٩١٧ بقيام الثورة البلشفية في روسيا وانتهت بانهيار المعسكر الاشتراكي في العام ١٩٨٩. وفي تلك الحقبة، والتي امتدت لأكثر من سبعة عقود من الزمان، ساد نظام اقتصادي يقوم على سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج وتوزيعه، وساد نظام سياسي يقوم على سيطرة حزب واحد على مفاصل الدولة السياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية.

ولقد انتقد كارل ماركس الديمقراطية الليبرالية واعتبرها خديعة للطبقات العمالية، حيث أنها لا تحقق مصالح تلك الطبقات، بل تخدم الطبقة البرجوازية المتحكمة في الأمور. ولذلك بدأت الثورة البلشفية في روسيا تطبيق النظام الديمقراطي المركزي الموجَّه، والذي تحدد فيه الجماهير مصالحها عن طريق نقاشهم داخل الحزب الشيوعي، ومن ثم يتم اتخاذ القرارات تحت قيادة مركزية لتحقيق تلك المصالح.

ويمكننا أن نوجز خصائص نظام الانتخابات المركزي الموجَّه في ثلاث نقاط رئيسية.

- أولاً، يقوم حزب واحد تكون مفاصل الدولة مركزة في قياداته اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وأمنياً بتحديد زمن الانتخابات وبكيفية إجرائها وبتحديد النتيجة النهائية.

- ثانياً، النتيجة النهائية للانتخابات دائماً ما تكون معروفة، ونسب فوز القيادة ومرشحي الحزب الحاكم مضمونة مائة بالمائة. وهي أشبه بالاستفتاء، حيث لا تتوفر بدائل أحزاب ومرشحين للناخبين ليختاروا من بين تلك البدائل، وإن وجدت بدائل فهي تحصيل حاصل، ولا أثر لها على مجمل العملية الانتخابية.
- ثالثاً، يتم تمويل الانتخابات في كل مراحلها من خزينة الدولة أو خزينة الحزب الحاكم نفسه، ويندر وجود فرص لتأثير أي نوع من أنواع المال السياسي سواء من مجموعات داخلية أو مجموعات ودول أجنبية.

إن النظام الانتخابي الذي وصفناه للتو لم يكن نظاماً اعتباطياً أو للاستهلاك الداخلي، بل هو نظام وراءه أهداف وأفكار ورؤى محددة، وهو نظام يسعى لتصدير نفسه إلى العالم الخارجي كمنتج له صفة الإقليمية والعالمية بدأ في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا ومن ثم طبق في كثير من دول العالم الثالث في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفي الحقبة بين الحرب العالمية الثانية ونهاية الثمانينيات من القرن العشرين والمعروفة بالحرب الباردة عمد النظام إلى مناطحة النظام الانتخابي الليبرالي، وذلك في إطار منافسة شرسة بين نظامين اقتصاديين عالميين متعاكسين، هما النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي. فكيف تأثرت الانتخابات السودانية بنظام الانتخابات المركزي الموجَّه؟ وما هي الأسباب وراء عملية التأثير والتأثر التي وقعت؟ وما هي أضرار ذلك النظام ومنافعه على مسيرة الانتخابات السودانية؟[٧]

(٧) للمزيد من المعلومات حول انتخابات فترات الحكم العسكري يمكن الرجوع إلى: محمد إبراهيم الطاهر، تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان، الخرطوم: بنك المعلومات السوداني، صفحات مختلفة، وإلى: محمد محمد أحمد كرار (١٩٩٨)، انتخابات وبرلمانات السودان: تحليل وتوثيق، الطبعة الثانية، الخرطوم: دار البلد، صفحات مختلفة.

جرت أول انتخابات في السودان على نسق النظام المركزي الموجَّه في فترة الحكم العسكري الأول (١٩٥٨-١٩٦٤)، حيث أجريت انتخابات المجلس المركزي في العام ١٩٦٢. لم يتوفر لدينا دليل على أن أي من أعضاء المجلس العسكري الذي حكم البلاد في تلك الفترة كان شيوعياً أو اشتراكياً؛ فهم مجموعة تقليدية جاءتهم السلطة نتيجة للصراعات الحزبية الضيقة التي كانت تقع بين الأحزاب السياسية التي ورثت الحكم عن القوى الاستعمارية الأجنبية. إلا أن هنالك أدلة موضوعية معقولة تثبت تأثر المجموعة الحاكمة عند إجرائها انتخابات المجلس المركزي بنظام الانتخابات المركزي الموجَّه.

ففي المقام الأول كانت فترة الستينيات من القرن العشرين هي قمة ظهور المعسكر الاشتراكي على المستوى العالمي، وقد تأثر به الكثير من الحكام في دول حركة عدم الانحياز، وليس غريباً أن تتأثر به المجموعة العسكرية الحاكمة. وفي المقام الثاني استلم المجلس العسكري الحكم من الأحزاب السياسية والتي جاءت عن طريق نظام انتخابي ليبرالي، لذلك لن يكون غريباً أن يتبع أسلوباً انتخابياً مغايراً؛ وهنا وجد ضالته في النظام المركزي الموجَّه. وفي المقام الثالث كان من أهم الأحزاب السياسية التي شاركت في انتخابات المجلس المركزي هو الحزب الشيوعي السوداني بصفته حزباً مؤيداً للمعسكر الاشتراكي، حيث قام السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني حينئذ بتوجيه عضويته للمشاركة في الانتخابات ترشيحاً وانتخاباً، وذلك حتى يتسنى للحزب أن يؤثر على الأوضاع السياسية في البلاد.

وعلى كل حال، فإن الدليل الأكثر قوة الذي يثبت تأثر انتخابات المجلس المركزي بنظام الانتخابات المركزي الموجَّه يتمثل في الأسلوب الذي تمت عن طريقه الانتخابات، حيث أن المجلس العسكري الحاكم هو الذي سيطر عليها تنظيماً وتمويلاً ونتيجة. أما الفترة المثالية التي تأثرت فيها الانتخابات السودانية بنظام الانتخابات المركزي الموجَّه

فهي بلا شك فترة الحكم العسكري الثاني، والذي بدأ في مايو ١٩٦٩ وانتهى في أبريل ١٩٨٥. فقد أجريت خلال تلك الفترة خمسة انتخابات قومية لاختيار أعضاء مجالس الشعب الخمسة، وذلك في الأعوام ١٩٧٢ و١٩٧٤ و١٩٧٨، كما أجريت خلال هذه الفترة العديد من عمليات الانتخاب والاستفتاء لرئاسة الجمهورية.

وقد تأثرت كل تلك الانتخابات، وإن كان بدرجات متفاوتة، بنظام الانتخابات المركزي الموجَّه الذي ساد في المعسكر الاشتراكي في ذلك الزمان. وكما هو معلوم فإن المعسكر الاشتراكي لم يتورط في أدوار استعمارية في السودان، ولم يقم بفرض مباشر لنظامه الانتخابي كما الحال عند المعسكر الرأسمالي. ولكن علينا الاعتراف بأن الفترة التي تم فيها تطبيق نظام الانتخابات المركزي الموجَّه في السودان مع وصول الحكم العسكري الثاني كانت فترة تتسم بسيطرة قوية للمعسكر الاشتراكي على كثير من دول العالم النامية، بحيث لم يكن لها من مخرج غير التودد لذلك المعسكر. فإذا اخترت مناهضة المعسكر الرأسمالي ستواجه الكثير من المتاعب السياسية والاقتصادية والعسكرية، وبالتالي يتوجب عليك التوجُّه نحو المعسكر الآخر الذي يقدم لك المساعدات على مستوى النظام الدولي، بما في ذلك النظام الانتخابي المتبع عنده. وفي وضع كهذا تم استيراد نظام انتخابي وتطبيقه بالرغم من أنه لم يكن مناسباً مع التطور الطبيعي للمجتمع المستقبل للتأثيرات من النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية؛ فتطور المجتمع السوداني يختلف عن تطور المجتمع الروسي ومجتمع شرق أوروبا.[٨]

(٨) يدور سرد هاليدي حول التطورات التي حدثت في النظام العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة انظر:
F. Halliday (1995): *Rethinking International Relations*. London: University of British Columbia.

ويظهر التأثير القوي لنظام الانتخابات المركزي الموجَّه على انتخابات فترة العسكر الثانية في الكثير من المجالات الانتخابية، خاصة في التنظيم والتمويل والهدف النهائي من إجراء الانتخابات.

ففي مجال التنظيم يتضح لنا أن الانتخابات التي تمت في فترة العسكر الثانية قد اتبعت نظام الانتخابات المركزي الموجَّه إلى أبعد الحدود، حتى كادت أن تكون نسخة منه. جرت تلك الانتخابات تحت سيطرة حزب واحد حاكم، وهو الاتحاد الاشتراكي السوداني، ولم تتح فرصة للأحزاب السياسية الأخرى للمنافسة مثل حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي إلا في حالات نادرة تمثلت في مشاركة شخصيات من تلك الأحزاب ولكن بصورة فردية لا غير. وتمت مشاركة الحزب الشيوعي السوداني والأحزاب اليسارية المؤيدة للديمقراطية المركزية الموجَّهة، وذلك في إطار الاتحاد الاشتراكي. وكذلك الحال بالنسبة للشخصيات المستقلة والطبقات الفئوية والحديثة. وجرى تنظيم الانتخابات تحت سيطرة كاملة للاتحاد الاشتراكي على كل العملية، مثل قانون الانتخابات ولوائحها، وتوزيع الدوائر، واختيار المرشحين، والرقابة والدعاية وإعلان النتائج.

أما في مجال التمويل، فكما هو الحال في النظام المركزي المعمول به في المعسكر الاشتراكي في تلك الحقبة، قام الاتحاد الاشتراكي السوداني، الحزب المسيطر على خزينة الدولة، بتمويل الانتخابات في كل مراحلها. وقد قدم المعسكر الاشتراكي مساعدات مالية للحكومة العسكرية الثانية، خاصة في فترة التمكين الأولى التي سبقت توجُّه تلك الحكومة للتحالف مع المعسكر الرأسمالي الليبرالي.

وأخيراً فإن مجال النتيجة النهائية والهدف الرئيسي لإجراء الانتخابات في فترة العسكر الثانية يدلل على تطابق الرؤية مع نظام الانتخابات المركزي الموجَّه المعمول به

في دول المعسكر الاشتراكي في تلك الحقبة حينما جرت الانتخابات الرئاسية بهدف تأكيد سلطة حاكم فرد، وهو السيد جعفر محمد نميري. وقد تم حشد مالي وإعلامي وسياسي ضخم لتحسين صورة نميري بصفته القائد الملهم والسياسي المحنك، وكان يفوز بنسب عالية تتراوح بين التسعين بالمائة والمائة بالمائة، رغم شكوك موضوعية كثيرة حول قدراته المهنية والإدارية والإنسانية. كما كان الهدف النهائي من إجراء انتخابات مجالس الشعب هو تعزيز قدرة النظام، ولكن عن طريق السيطرة على مجمل العملية السياسية التنفيذية والتشريعية والقضائية. وتنطبق معظم تلك المؤثرات على الانتخابات التي تمت في فترة العسكر الثالثة، وبخاصة الانتخابات التي أجريت قبل انتخابات ٢٠١٠.

أوردنا فيما تقدم بعض التفسيرات لحدوث انتخابات المجلس المركزي إبان حكم العسكر الأول وسيرها على النظام المركزي الموجَّه، وهي على كل حال تجربة محدودة في زمانها ومكانها وحجمها الخارجي والوطني، فلماذا استمر الأخذ بذلك النظام في حكم العسكر الثاني وحكم العسكر الثالث؟

ربما يقول قائل إن النظام المركزي الموجَّه يناسب الثقافة السياسية للمجتمع السوداني، والذي تتأصل في أفراده وأسره وقبائله وشعوبه أفكار وممارسات الكبت والسيطرة والاستبداد؛ فهو مجتمع فيه الكلمة العليا لرب الأسرة وشيخ القبيلة وزعيم الطائفة، وعلى الرعية والأتباع السمع والطاعة. والحال هكذا يمكننا القول إن الصفوة الحاكمة إبان العهد العسكري الثاني والثالث انتهزت فرصة وجود نظام عالمي، فاستوردوه وطبقوه لتمكين سلطتهم على وضع ثقافي واجتماعي قابل لأفكار وممارسات ذلك النظام المستورد من الخارج، حتى وإن لم تكن تلك الطبقة مؤمنة بفكر وممارسات الماركسية والاشتراكية وما فيها من عدالة اجتماعية ومناهضة لشرور النظام الرأسمالي والاستعمار.

إلا أن هنالك تفسيراً آخر أكثر وضوحاً وموضوعية، يتمثل في نشوء طبقة سياسية جديدة من مصلحتها تطبيق نظام الانتخابات المركزي الموجَّه، وإلغاء نظام الانتخابات الديمقراطي الليبرالي. ظهرت تلك الطبقة في ستينيات القرن العشرين وسعت عن طريق الانقلابات العسكرية والثورات الشعبية ووسائل التغيير الأخرى إلى إحداث تغيير جذري في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ساد إبان الفترة الاستعمارية والفترة التي تلت استقلال البلاد.[٩]

فنظام الانتخابات الديمقراطي الليبرالي كان يعيد إنتاج الطبقة الحاكمة التي تريد الطبقة السياسية الجديدة التخلص منها، وهي طبقة مكوَّنة من زعماء الطوائف، وشيوخ القبائل، وكبار ضباط الجيش، وكبار الموظفين في الخدمة المدنية. وإذا كنا منصفين سنقر أن نظام الانتخابات المركزي الموجَّه إبان العهد العسكري الثاني، خاصة في مستوى مجالس الشعب والحكم المحلي، قد مكَّن مجموعات جديدة من الناس أن تكون جزءاً من المؤسسة التشريعية، وإلى حد ما المؤسسة التنفيذية. تتكون تلك المجموعات من المنضمين للاتحاد الاشتراكي السوداني والحزب الشيوعي، وبعض أحزاب اليسار الأخرى، وشخصيات مستقلة، ولاحقاً أعضاء في أحزاب الجبهة الوطنية، والتي توصلت إلى دخول الحكم بعد المصالحة الوطنية التي تمت في العام ١٩٧٧.

وفي نفس الوقت كان نظام الانتخابات المركزي الموجَّه مدعوماً بالمعسكر الاشتراكي والذي لم يتوان في تقديم الأنموذج الفكري والدعم السياسي والمساعدات المالية والعسكرية للأنظمة التي تنتمي له وتسانده على المستوى الإقليمي والعالمي.

(٩) انظر: تيم نبلوك (٢٠٠٦)، صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة، تعريب الفاتح التيجاني ومحمد على جادين، الخرطوم، دار عزة، صفحات مختلفة.

ومن الضروري هنا الإشارة إلى هيمنة النظام الاشتراكي في الكثير من دول العالم، خاصة في الدول العربية والأفريقية. ومن المعروف أن هنالك علاقة قوية بين قادة الحكم العسكري الثاني وبين أنظمة مشابهة في المنطقة، وبخاصة النظام الذي قاده الزعيم جمال عبد الناصر بالتحالف مع قيادات أخرى في العالم العربي والأفريقي. كان الاتحاد الاشتراكي يحكم في مصر، وكان حزب البعث يحكم في العراق، وكانت كثير من دول المنطقة تحكم بنظام الحزب الواحد، وبالتالي تطبق نظام الانتخابات المركزي الموجَّه.

أفاد نظام الانتخابات المركزي الموجَّه الوضع في السودان في أمرين: الأول هو إدخال أفكار وممارسات تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية بصرف النظر عن القيمة السياسية للتمثيل النيابي. والثاني إعطاء الفرصة لمجموعات وفئات جديدة كي تصل للمؤسسات التشريعية والتنفيذية. وفي نفس الوقت أضر ذلك النظام الوضع في السودان في أمرين: الأول تعطيل التطور الطبيعي لنظام انتخابي وطني. والثاني التسبب في تكريس سلطة مجموعات حاكمة مارست قمعاً وحشياً وشرساً على الشعب السوداني. وكان نظام الانتخابات المركزي الموجَّه هو المعمول به حينما حدثت تغييرات جذرية في طبيعة النظام الدولي برمته، وظهرت أفكار وممارسات جديدة كان لا بد لها من أن تؤثر على وضع الانتخابات السودانية.

## مؤثرات نظام الانتخابات الدولي الانتقالي على الانتخابات السودانية

هنالك وجهة نظر ضعيفة يريد أن يقنعنا بها عالم السياسة الأمريكي المشهور فاكوياما تدعي أن نهاية الحرب الباردة هي نهاية تاريخ الفكر الإنساني وبداية السيطرة الأبدية للديمقراطية الليبرالية.[١٠] إن فاكوياما محق في أن الديمقراطية الليبرالية قد

(١٠) Francis Fukuyama (1989): "The End of History", *The National Interest*, Summer, p. 4.

حققت نصراً كبيراً وعززت وجودها، ولكن تفاؤله مبالغ فيه؛ فنسبة كبيرة من الدول مازالت على عهدها بالديمقراطية المركزية الموجَّهة. وبكلمات أكثر تحديداً، حدث تغيير في نظام القطبيين، ولكن النظام الذي جاء بعده ما زال في طور التشكُّل، ولم يستقر على حال؛ فهو في وضع انتقالي برمته، ولذلك نجد فيه ما أسميناه بـ"نظام الانتخابات الدولي الانتقالي". وبما أن النظام الدولي يمر بمرحلة انتقالية، نجد أن انتخابات العام ٢٠١٠ في السودان قد جرت تحت مؤثرات تجمع بين الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية المركزية الموجَّهة، إضافة إلى مؤثرات جديدة أفرزتها الحالة الانتقالية نفسها.

رصدنا أفكار وممارسات ليبرالية في انتخابات ٢٠١٠ برزت في مرجعيات انتخابية شفافة، وحرية تعبير معقولة، ومراقبة محلية وإقليمية ودولية حسنة.

ففي مرجعيات الانتخابات يمكن القول إن القوى الدولية الليبرالية لعبت دوراً كبيراً في خلق ظروفها إلى أبعد الحدود الممكنة بالنسبة لدولة كالسودان ولنظام حاكم كنظام المؤتمر الوطني. جرت انتخابات ٢٠١٠ على مرجعية اتفاقية السلام الشامل التي أبرمت بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان. وقد تضمنت تلك الاتفاقية بنوداً تؤكد على أن الانتخابات هي الوسيلة المعتمدة للتداول السلمي للسلطة في البلاد. وجرى على نفس المنوال دستور البلاد وقانون الانتخابات، وكلاهما شاركت في وضعه القوى الليبرالية، وبخاصة المنظمات غير الحكومية، عن طريق طرح الأفكار والتدريب وبناء القدرات والمناصرة.[١١]

(١١) للبنود المؤيدة لنظام الانتخابات الديمقراطي الليبرالي يمكن الرجوع إلى: الكاروري، مرجع سابق، ص ص ٥١-٦٠

وعلى أرض الواقع سمح النظام الحاكم للمعارضة بحرية معقولة من التعبير في فترة الانتخابات استفادت منها المعارضة بقدر ما تستطيع من وضع للبرامج وطرحها على الناخبين في حملات انتخابية، وفي وسائل الاتصال والإعلام، وذلك تحت إشراف آلية مشتركة مشكَّلة من شخصيات مشهود لها بالنزاهة والموضوعية والكفاءة.(١٢)

وفي المراقبة الدولية يمكن القول إن المؤثر من الدول والمنظمات غير الحكومية ذات التوجهات الليبرالية قد كان كبيراً كماً ونوعاً، وذلك في كل مراحل الانتخابات إعداداً وتصويتاً وإعلاناً للنتائج وكتابة للتقارير حول العملية الانتخابية برمتها. فالنظام الحاكم قد وافق على المراقبة الخارجية للانتخابات، وتم تضمين ذلك في اتفاقية السلام الشامل وفي الدستور وفي قانون الانتخابات. كما قامت السلطات المعنية بالسماح لعدد كبير من المنظمات المهتمة بمساندة الديمقراطية الليبرالية الدخول إلى الأراضي السودانية، واستطاعت تلك المنظمات أن تتجول بحرية معقولة، وأن تطلع على إجراءات الانتخابات، وأن تراقب عمليات التصويت في كثير من المراكز الانتخابية، وأن تعد تقارير رصينة حول نتائج الانتخابات، بعض تلك التقارير وجَّه انتقادات إلى عدالة الانتخابات وحريتها.

كما كان هنالك أثر معقول للبعثات الدبلوماسية الأجنبية في الخرطوم في مراقبة الانتخابات، وللمسئولين من الدول الليبرالية ومن المنظمات الأممية كالأمم المتحدة ووكالاتها. وبالطبع لم يكن هنالك وجود يذكر للدول والمنظمات التي تتبع نمط الانتخابات المركزية الموجَّهة مثل الصين وكوبا وكوريا الشمالية. استطاعت القوى

(١٢) لرصد جيد حول تغطية وسائل الاتصالات والإعلام لانتخابات ٢٠١٠ يمكن الرجوع إلى نفس المرجع، ص ص ١٥٣-١٧.

الأجنبية التي تتبع النمط الليبرالي في الانتخابات أن تلعب دوراً مهماً في مراقبة انتخابات عام ٢٠١٠، وذلك عن طريق تمويل وتدريب أحزاب سودانية ومنظمات غير حكومية وطنية في مبادئ ووسائل مراقبة الانتخابات وكتابة التقارير المتعلقة بسير عمليات التصويت والنتائج النهائية. وكل تلك المبادئ والوسائل تكاد تكون منقولة نقلاً حرفياً من مبادئ وممارسات نمط الانتخابات المتبع في النمط الديمقراطي الليبرالي.

لقد أشارت بعض القوى السياسية الوطنية والدولية إلى أن انتخابات العام ٢٠١٠ في السودان كانت انتخابات مزوَّرة، بمعنى أن النظام الحاكم قد قام بممارسات التزوير التقليدية مثل إضافة أسماء إلى السجل الانتخابي، وحشو بطاقات في صناديق الاقتراع، ومنع المراقبين من مراقبة عملية التصويت وفرز النتائج وإعلانها. انطلاقاً من الفهم الموضوعي للمسألة قيد البحث، وبتركيز خاص على العوامل الدولية، يمكنني القول إن انتخابات ٢٠١٠ لم تكن مزوَّرة بهذا المعنى، وإنما المسألة تتعلق بأنه قد تمت في تلك الانتخابات ممارسات انتخابية تحدث دائماً في نظام الانتخابات المركزي الموجَّه كما نبرز أدناه.

أولاً، قامت مؤسسات الدولة وحزب المؤتمر الوطني بوضع الترتيبات التي سبقت الانتخابات كالإحصاء السكاني، وتوزيع الدوائر الانتخابية، وإدارة السجل الانتخابي، وقانون الانتخابات، وتحديد المسائل الإدارية والمالية واللوجستية، بمشاركة محدودة من بعض الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. كما قام حزب المؤتمر الوطني بتوظيف أجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية في إجراء عملية الانتخابات والإشراف عليها والسيطرة على مفاصلها وخطواتها.

ثانياً، وظف حزب المؤتمر الوطني المال السياسي لصالحه في المنافسة الانتخابية بينه وبين الأحزاب السياسية الأخرى المشاركة في الانتخابات. فتحركات رئيس الجمهورية ونوابه ومستشاريه، والوزراء وأعضاء الحزب الحاكم في صفتهم الرسمية، ما هي

إلا استثمار للمال العام من خزينة دولة مصدرة للنفط. ووظف الحزب المال السياسي الإسلامي، وهو مال ضخم تراكم في البنوك والمنظمات الإسلامية منذ سبعينيات القرن العشرين، بدأته عائدات النفط من منطقة الخليج العربي ومن ثم استطاعت القوى الإسلامية توطينه في السودان وتطويره وتنميته. وقد ساعد في تكوين طبقة من رجال المال والأعمال انتظموا في عضوية الحزب وترشحوا في الانتخابات. في المقابل عانت الأحزاب السياسية المنافسة من شح مريع في المقدرات المالية التي تؤهلها للمنافسة العادلة والنزيهة.

ثالثاً، تشبه النتيجة النهائية للانتخابات ما يجري في نظام الانتخابات المركزي الموجَّه، إذ انتهت بفوز كاسح لحزب المؤتمر الوطني على كل المستويات، مما يعني أن الانتخابات جاءت لتعزز سلطة حزب حاكم وتقوي قبضته في السلطة، مثلما يحدث في انتخابات الحزب الشيوعي الصيني مثلاً. ففي انتخابات ٢٠١٠ انسحبت معظم الأحزاب التي كان من الممكن أن تعدل نتيجة الانتخابات، مثل حزب الأمة القومي، وبقيت الحركة الشعبية لتحرير السودان في المنافسة، ولكن لبسط سيطرتها على جنوب البلاد، وليس لتحقيق ديمقراطية سليمة ومستدامة.

عندما نلقي نظرة سريعة على الأفكار والممارسات التي تأثرت بها انتخابات ٢٠١٠ سنلاحظ أنها ليست جديدة على تاريخ الانتخابات السودانية؛ فهي مؤثرات سبق أن وقعت إما على الانتخابات التي أجريت على نظام الديمقراطية الليبرالية أو على نظام المركزية الموجَّهة، كما مر علينا سابقاً. في الفقرات التالية من المقال سنشير إلى مؤثر جديد وقع في انتخابات ٢٠١٠، ألا وهو الاستخدام غير المسبوق لتقنية الاتصال والمعلومات، حيث قام حزب المؤتمر الوطني بتوظيف تقنية الاتصالات والمعلومات للكسب الانتخابي بصورة قوية وواسعة. وقد حاولت الأحزاب المنافسة مجاراته في ذلك، ولكن بصورة ضعيفة ومحدودة.

إن تأثيرات النظام العالمي على الأنظمة الوطنية مسألة قديمة، إلا أن ظهور العولمة بعد عقد التسعينيات من القرن العشرين قد صاحبته زيادة مضطردة في ذلك التأثير، وذلك بسبب ظهور أفكار وتقنيات عالمية غير مسبوقة في تقنية المعلومات ووسائل الاتصالات، إضافة إلى عوامل أخرى مثل حرية التجارة وتبادل الأفكار والثقافات. ويهمنا هنا توفر تقنيات جديدة لها تأثيرات غير مسبوقة مثل القنوات التلفزيونية وشبكة المعلومات العنكبوتية وتقنيات التصوير والتواصل الجماهيري، ومعظمها لم يكن متوفراً في انتخابات الأعوام السابقة مثل انتخابات العام ١٩٨٦ وانتخابات الستينيات والخمسينيات من القرن العشرين. فكل شخص قدر له أن يتجول في فترة الدعاية الانتخابية سيلاحظ قدرة حزب المؤتمر الوطني في توظيف تقنية الاتصالات والمعلومات الجديدة في إظهار صورة إيجابية لمرشحيه لرئاسة الجمهورية والولاة وأعضاء البرلمانات الاتحادية والولائية.وشمل ذلك الصور الشخصية والرموز الانتخابية والظهور في القنوات الحكومية وشبه الحكومية والإعلانات المكتوبة والإعلانات المضيئة وشبكة المعلومات والرسائل القصيرة عبر أجهزة الهاتف النقَّال.[١٣]

حاولت الأحزاب السياسية المنافسة مجاراة الحزب الحاكم في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات، ولكن تم ذلك على مستوى متواضع. والسبب يعود إلى أن لكوادر الحزب الحاكم مقدرة تنافسية كبيرة على التعامل مع تلك التقنيات الحديثة بفضل التدريب الذي حصلوا عليه، إضافة إلى قدرات الحزب السياسية والمالية التي أشرنا إليها سابقاً.

(١٣) في أثناء الانتخابات قال أحد ظرفاء المدينة عندما سألوه عمن سيفوز في انتخابات رئاسة الجمهورية قال إما يفوز البشير أو شامبيون. وفي ذلك إشارة إلى مئات الآلاف من الصور التي وزعت للبشير أثناء الحملة الانتخابية والتي كادت أن تنافس صور الحملات الترويجية لمشروب شامبيون والتي تزامنت مع فترة الانتخابات نفسها.

وكذلك تم استخدام تقنية الاتصالات والمعلومات من قبل قوى جديدة تمثلت في منظمات المجتمع المدني وقطاعات المرأة والشباب. فتلك التقنيات رخيصة ولهذه القوى قدرة جيدة في التعامل معها والتعبير عن وجهة نظرهم من خلالها.

ومن المنطقي القول إن لتقنيات الاتصالات والمعلومات أثراً كبيراً على سير انتخابات ٢٠١٠ وعلى نتائجها في ظل قوة تلك التقنيات وانتشارها، وفي ظل وجود مجتمع ناخبين ليست لهم القدرة الكافية للتعرف على البرامج الانتخابية للأحزاب أو الأفكار السياسية أو السيرة الذاتية للمرشح نفسه.

إن التفسير المقنع لوجود ثلاثة مؤثرات دولية على انتخابات ٢٠١٠ يتعلق بالحالة الانتقالية التي يمر بها النظام الدولي، كما أشرنا. ولكن كيف انطبقت الحالة الانتقالية على السودان، وبخاصة تلك الانتخابات؟

كان هم القوى الديمقراطية الليبرالية الرئيس هو إتمام انتخابات ٢٠١٠ بطريقة معقولة تمكِّن من إنفاذ اتفاقية السلام الشامل بين شمال السودان وجنوبه، إضافة إلى هموم أخرى تتعلق بالحروب الدائرة في أجزاء أخرى من البلاد، خاصة في دارفور. وقد انتهز حزب المؤتمر الحاكم الفرصة وقبل التأييد المقدم من الدول الليبرالية والضغوط المصاحبة واستجاب لما التزم به تجاه إجراء انتخابات حرة ونزيهة، خاصة أن قادته يعلمون أنهم كاسبوها بعد حكم دام أكثر من عقدين من الزمان. وكان هم القوى المركزية الموجَّهة، وبخاصة الصين، هو إتمام انتخابات ٢٠١٠ بطريقة معقولة تمكِّن من إنفاذ اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب من أجل توفير استقرار يساعد على مواصلة الاستثمارات النفطية وتنمية العلاقات التجارية والفنية. وكان ذلك مناسباً لحزب المؤتمر الوطني، حيث استطاع تطبيق ممارسات نظام الانتخابات المركزي الموجَّه من أجل تقوية سيطرته على حكم البلاد. وفي ذلك الأثناء تمكَّنت قوى جديدة

من منظمات المجتمع المدني الدولية والوطنية وفئات الشباب والمرأة من الاستفادة من تقنيات الاتصالات والمعلومات للمشاركة في الانتخابات على مستوى لم يكن ممكناً في الانتخابات السابقة.

تقدم انتخابات ٢٠١٠ تجربة فريدة، لذلك فهي تجمع بين فوائد ومضار نظامي الديمقراطية الليبرالية والمركزية الموجَّهة، لكن من الضرورة الإشارة إلى أنه لأول مرة يجتمع النظامان في انتخابات واحدة في السودان. ولو أضفنا ما جد من إدخال لتقنية الاتصالات والمعلومات يمكن أن نقول إن انتخابات ٢٠١٠ قد تميزت بفوائد نوعية للانتخابات السودانية تفوق المضار المتوقعة. هذه الانتخابات أجرتها حكومة وهي في سدة الحكم، وفي ذلك استقرار، وربما أول تجربة لكسر ما يسمى بـ"الحلقة الشيطانية" المكوَّنة من الحكم الديمقراطي وحكم العسكر. كما أن الانتخابات قد وافقت عليها القوى الدولية الليبرالية والقوى الدولية المركزية الموجَّهة، وذلك سند دولي مهم لتجربة الانتخابات السودانية. أضف إلى ذلك أن انتخابات ٢٠١٠ قد أعطت فرصة لمشاركة قوى جديدة بسبب سهولة ورخص تقنية الاتصالات والمعلومات عبر شبكات الشباب والمرأة ومنظمات المجتمع المدني الدولية والوطنية.

## الخلاصة

تأثرت الانتخابات السودانية بدرجة كبيرة بنظام الانتخابات الديمقراطي الليبرالي، وبنظام الانتخابات المركزي الموجَّه، وبنظام الانتخابات الانتقالي الدولي، للحد الذي يجعلها انتخابات أجنبية وغير مناسبة مع المجتمع السوداني الذي تسعى لخدمته، وتلك مسألة قد أكدتها الوقائع والتجارب. وعليه سيكون من الضروري العمل لتأسيس نظام انتخابي وطني، لوائح وإدارة ومحصلة نهائية، يتميز بالاستقرار والقدرة على تمثيل الناخبين والاستدامة، خدمة للتداول السلمي للسلطة وتقوية الديمقراطية السودانية.

المؤثرات المرسلة من النظام الدولي إلى الانتخابات السودانية قوية وعظيمة بقدر قوة وعظمة القوى الدولية في فتراته المختلفة، وهنالك أسباب تشجع القوى الوطنية على قبول تلك المؤثرات والانصياع لها، بل والاستفادة منها في تطوير التجربة الانتخابية وتنميتها. وبالفعل تم تحقيق فائدة من جراء علاقة الخارج بالداخل إلا أن الفوائد أقل بكثير من الخسائر.

والسبب هو أن القوى الحاكمة في السودان قد اختارت أن تستقبل المؤثرات الدولية وتخضع لها دون مراجعة أو تمحيص، في حين كان عليها العمل على توطين تلك الأفكار والممارسات والوصول إلى نظام انتخابي سوداني الشكل والمضمون، وينبغي على النظام الانتخابي السوداني أن يتوافق مع التجارب الثرة التي اتبعتها شعوب السودان ومجموعاته في كل الأزمنة والأمكنة.

السودان ليس جزيرة معزولة؛ فقد مر مثله مثل كثير من الدول بتجربة الاستعمار، والذي أدخل تجربة الانتخابات الديمقراطية الليبرالية. وكانت هنالك فرصة تاريخية أن يستفاد من روح النظام الديمقراطي بعد خروج المستعمر مباشرة كما حدث في الهند مثلاً، ولكن الصفوة السودانية المتبعة للنظام الديمقراطي أضاعت تلك الفرصة كما أضاعت فرصة ثانية بعد ثورة أكتوبر وفرصة ثالثة بعد انتفاضة أبريل. ألم يكن من الممكن للأحزاب السياسية أن تطلق مبادرات شجاعة لإصلاح النظام الانتخابي الموروث وتقوم على سبيل المثال بالتأكيد على دوائر الخريجين وتضيف إليها حصصاً أخرى للنساء والشباب وبعض الأقاليم، بل وللقوات المسلحة نفسها، بدلاً من الانتظار لمدة قصيرة من الزمن لنشهد انتكاسة النظام الديمقراطي الليبرالي وما يجره لمؤسسات القضاء والتشريع والسياسة، ليحل بدلاً عنها حكم الفرد أو مجموعة عسكرية ومدنية صغيرة تمثل كافة عناصر المجتمع السياسي والمدني؟

وعلى نفس المنوال، وربما بصورة أكثر ضرراً، سارت الصفوة في العهود العسكرية، حيث فشلت في توظيف النظام المركزي الموجَّه بحيث يخدم المجتمع من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، أي إيصال فوائد المعسكر الاشتراكي إلى الشعب في السودان، ومراجعة النظام الانتخابي المركزي الموجَّه بحيث يؤدي إلى نوع من الاستقرار السياسي. غير أن ما حصل هو أن تلك الصفوة السياسية العسكرية قد وظفت ذلك النظام الانتخابي لبسط سيطرتها وتوسيع نفوذها على حساب التطور السياسي في البلاد. وقامت صفوة العسكر بخطوات ضارة بالطريقة التي اعتاد السودانيون أن يختاروا بها قياداتهم، حيث قامت بحل الإدارة الأهلية والمحلية واستبدالها بمجالس ومحليات تأتمر بأمر الحكومة المركزية والحزب الحاكم، وفي ذلك إضعاف لتطور طبيعي للنظام الانتخابي كان يمكن أن يحدث مع مرور الزمن. وعلى كل حال ربما لن يجد العسكر في المستقبل سنداً من خارج البلاد بسبب استسلام نظام الديمقراطية الموجَّهة في أعتى حصونه وانحساره في عدد مبعثر على مستوى العالم.

واستمر الحال فيما يعرف بالحلقة الشيطانية التي لا يصل فيها البرلمان إلى نهاية فترته، ولا يستطيع العسكر الاستمرار في الحكم حتى جاءت انتخابات العام ٢٠١٠، حين برز توجُّه جديد للصفوة السياسية في الحكومة والمعارضة نحو التوافق على نظام سياسي ودستوري وانتخابي لتحقيق التداول السلمي للسلطة والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، بعد طول حروب ونزوح وفقر وشتات وغضب في مدن البلاد وتخومها. كما حدثت تحولات في بنية النظام الدولي إثر تفوق الديمقراطية الليبرالية على الديمقراطية الموجَّهة، وكان ذلك لصالح إقامة نظم فيها المزيد من المشاركة السياسية من قبل الأفراد والشباب والمرأة ومنظمات المجتمع المدني بفضل الثورة الثالثة في عالم الاتصالات والمعلومات. لقد كان الكاتب يتمنى أن تستمر قوى

المعارضة في تلك الانتخابات حتى نهايتها وتستفيد من تقييم التجربة، كما كان يتمنى أن يعطي الحزب الحاكم فرصاً حقيقية للمعارضة، بدلاً من العمل على إعادة انتاج نفسه. ورغم ذلك يرى الكاتب الكثير من الجوانب الإيجابية في انتخابات ٢٠١٠.

نحن الآن في العام ٢٠١٣م، وهنالك خطة لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والولائية في العام ٢٠١٥م، وهنالك حوار يجري حول وفاق سياسي واسع. فعلى الدولة والمجتمع في السودان تبني موقف متفائل وإيجابي، والسعي الجدي نحو تأسيس نظام ديمقراطي تكون فيه الانتخابات الوسيلة الأفضل للتداول السلمي وإرساء دعائم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية والاستقرار السياسي والرضاء الثقافي-الروحي. إن عملية الإصلاح الانتخابي في السودان ممكنة بالتأكيد استناداً على التجارب الثرة التي مرت بها البلاد في هذا المجال، ومن الوارد أن يتم تأسيس نظام انتخاب سوداني ليطبق في انتخابات العام ٢٠١٥م بفضل مداولات بين شعوب السودان وأحزابه ومنظماته ومجتمعه المعرفي وأفراده. ولأن الوصول لنظام انتخابي سوداني مسألة في غاية الأهمية، يفضل أن تنظمها المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية والإعلامية. ولو قدر للقوى الاجتماعية والتنظيمية المذكورة أن تنتبه للجانب الدولي -موضوع هذا المقال – وهي تؤسس لنظام انتخابي سوداني، يمكنها الاستفادة من الأفكار التالية:

- الدراسة العميقة للأفكار والممارسات الآتية من النظم الانتخابية الثلاثة المذكورة في المقال، خاصة النظام الانتخابي المركزي الموجَّه، والذي تم تجاهله إلى أبعد الحدود في الدراسات السودانية، وفي نفس الوقت التركيز على القيم والمبادئ التي تقف خلف تلك النظم الثلاثة والتطورات التاريخية والسياسية والاجتماعية التي أوجدتها، مع تركيز خاص على القيم والمبادئ الجيدة المضمنة في نظام الانتخابات الديمقراطي الليبرالي.

- ابتكار آليات جديدة وتطبيقها بغرض التعرف على الوسائل التي تصل بها إلى السودان مؤثرات النظم الانتخابية الثلاثة، وذلك عن طريق إجراء مشاريع دراسية مشتركة بين المراكز البحثية السودانية ومراكز البحوث في شتى قارات العالم وأقاليمه ودوله. وبذلك يمكن عمل فرز دقيق لما هو نافع وما هو ضار دولياً على النظام الانتخابي السوداني.
- إيصال النافع من نتائج دراسات الرصد والتقييم لتجارب الانتخابات الدولية إلى المؤسسات المجتمعية والتنظيمية المهتمة بالإصلاح الانتخابي في البلاد، والتحاور معها في إطار المسعى الجماعي لتأسيس النظام الانتخابي السوداني وتطبيقه ابتداءً من انتخابات العام ٢٠١٥م.